

## العجز المالي والاستثمار الخاص في مصر وتونس والمغرب للمدة (1976 - 2000) (\*)

د. عباس جبار الشرع (\*\*)

د. حلمي إبراهيم منشد (\*\*\*)

### 1- المقدمة

لم يتوصل الاقتصاديون حتى الآن إلى اتفاق جماعي حول طبيعة العلاقة بين العجزات المالية وأسعار الفائدة. إذ إن النتائج المتناقضة للدراسات الاقتصادية التطبيقية عن هذا الموضوع، تمنع من اتخاذ رأي قاطع عما إذا كانت أسعار الفائدة تمدنا بترابط معنوي بين عجزات الميزانية والاستثمار الخاص.

ويكتسب الإدراك العميق لحقيقة العلاقة بين عجز الميزانية وأسعار الفائدة أهمية كبيرة، لأنه سيساعد في التخطيط من أجل تسريع النمو الاقتصادي. وذلك عندما يتمكن المخططون من تطبيق سياسات اقتصادية أكثر فاعلية، بعد إن يأخذوا في الحساب العوامل التي قد تكون مهمة سابقاً. وإن معظم الدراسات التطبيقية التي حاولت استقصاء هذه العلاقة كانت تركز أما على رأي المدرسة الكلاسيكية الحديثة أو رأي المدرسة الريكاردية.

### 2- الإطار النظري

طبقاً لوجهة نظر المدرسة الكلاسيكية الحديثة، التي تأخذ بنظر الاعتبار الافتراض الحكومي من القطاع الخاص كوسيلة لتمويل العجز المالي في تحليل الآثار الاقتصادية للأخير، إن تزايد العجز في الميزانية سيعمل على توليد ظاهرة الطرد أو المزاحمة للقطاع الخاص (Crowding out) والتي تتجسد بالآثر السلبي لعجز الميزانية في الاستثمار الخاص من خلال ارتفاع أسعار الفائدة<sup>(1)</sup>. إذ إن للأنموذج الكلاسيكي الحديث تصورات بعيدة النظر عن تخطيط الاستهلاك للأفراد طوال دورة الحياة، وإن تزايد العجز المالي للحكومة يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الاستهلاك الخاص للفرد خلال فترة حياته، وذلك بانتقال الأعباء الضريبية إلى الأجيال القادمة. فإذا كانت الموارد الاقتصادية مستخدمة بالكامل (وهي إحدى نقاط الخلاف الرئيسة بين هذه المدرسة والمدرسة الكينزية)، فإن الاستهلاك المتزايد لا بد إن يتضمن ادخارا متناقصا. وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة لجعل أسواق رأس المال في حالة توازن، وبالتالي

(\*) بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة: تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000).

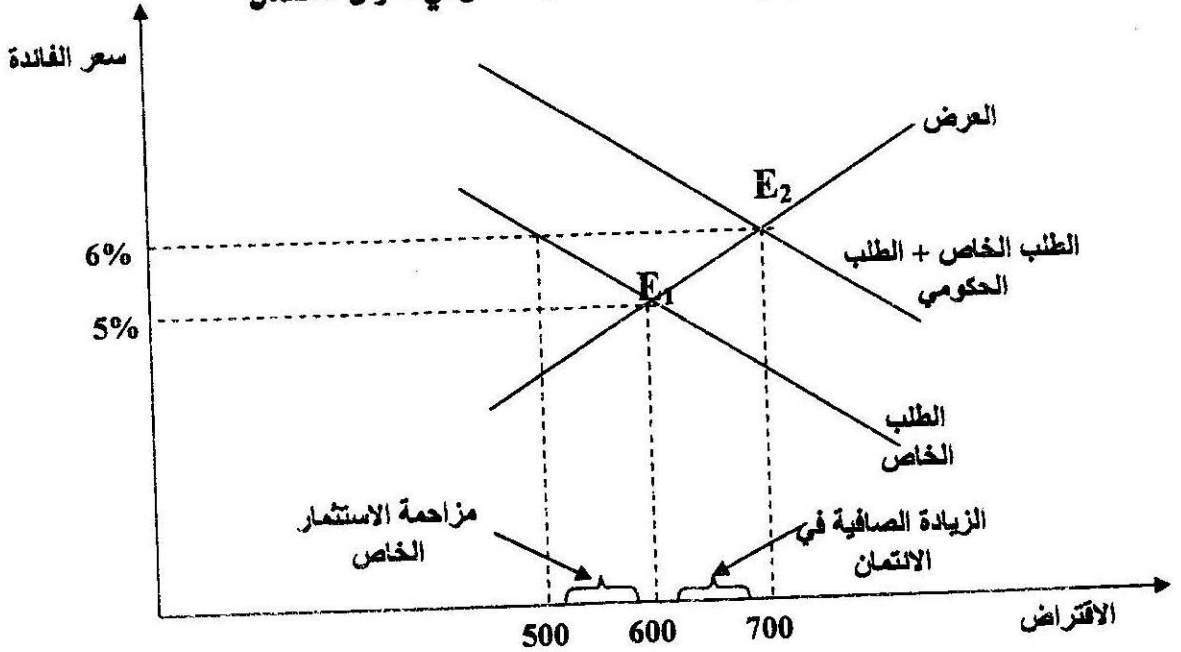
(\*\*) أستاذ الاقتصاد المساعد / جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

(\*\*\*) مدرس الاقتصاد/ جامعة البصرة/ كلية التربية الأساسية/ ميسان.

(1) David N. Hyman, "Economics", 4<sup>th</sup> Edition, Irwin/ McGraw Hill, USA, 1997, pp: 740-741.

فإن العجوزات المالية المستمرة ستؤثر سلباً على تراكم رأس المال الخاص<sup>(1)</sup>. ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني رقم (1) ومن خلاله نلاحظ أن تزايد الطلب الحكومي على الاقتراض بمقدار (200) وحدة نقدية يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بنسبة (1%) وانخفاض الطلب الخاص على القروض بمقدار (100) وحدة نقدية فيكون الأثر الصافي هو تزايد الائتمان بمقدار (100) وحدة نقدية فقط.

شكل رقم (1) مزاحمة الاستثمار الخاص في أسواق الائتمان

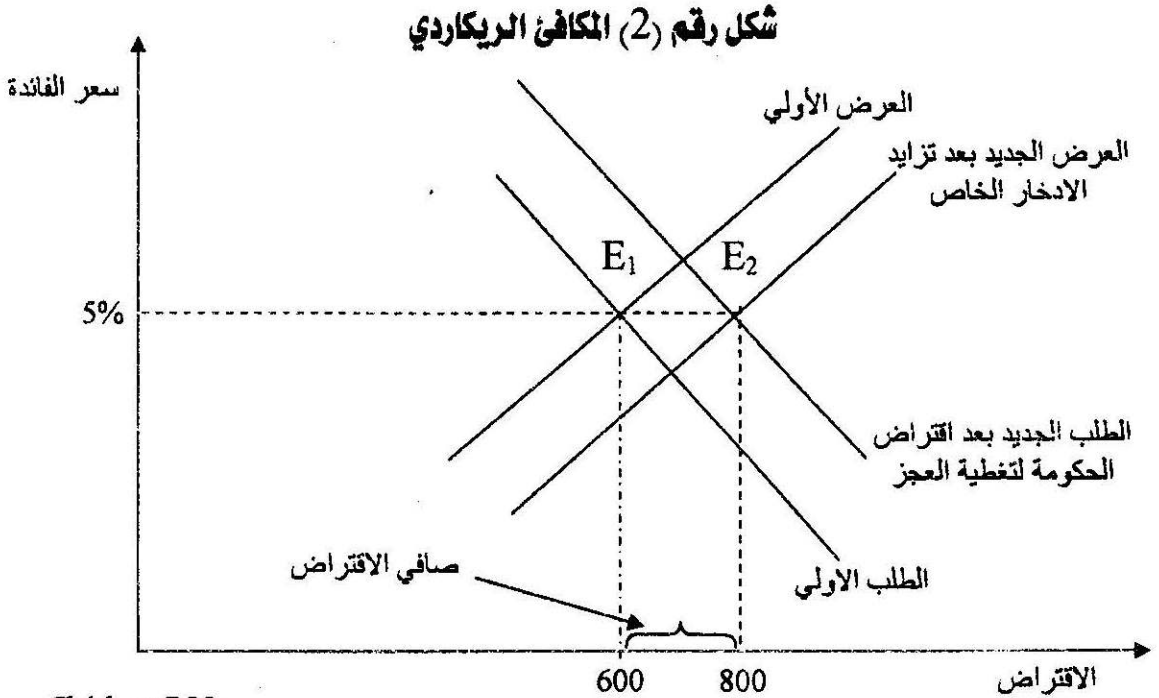


- David N. Hyman, *op. cit*, p:740.

أما المدرسة الريكاردية التي ترى بأن عجز الميزانية الحكومية له أثر سلبي على الاستهلاك الخاص يقابله في الوقت نفسه أثر إيجابي في الادخار الخاص، لا تقر بأثر مزاحمة القطاع الحكومي للاستثمار الخاص، بل تصر على أن آثار العجز في الميزانية ستكون محايدة على الاقتصاد. حيث إن تزايد الاستهلاك الحكومي الذي يتم تمويله من خلال الدين العام بإصدار السندات الحكومية سوف يقابله نقص في الاستهلاك الخاص من قبل الأفراد، وأن نقص الادخار الحكومي ستقابله زيادة مكافئة له في الادخار الخاص بحيث تبقى الادخارات الوطنية دون تأثير. وهذا مما لا يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية بكلا الاتجاهين. وبالتالي عدم مزاحمة الاستثمار الخاص.

(1) B. Douglas Bernheim, "A Neoclassical Perspective on Budget Deficits", *Journal of Economic Perspectives*, Vol. (3), No; 2, spring 1989, p:55.

والشكل البياني رقم (2) يوضح ذلك، فمن خلاله نجد بان تزايد الطلب الحكومي على الاقتراض من القطاع الخاص بمقدار (200) وحدة نقدية من خلال إصدار سندات جديدة، من شأنه ان يؤدي إلى تزايد الادخار الخاص بالمقدار نفسه دون التأثير على سعر الفائدة ولا وجود لظاهرة التضخم.



- Ibid, p:750.

وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التي حاولت تقصي العلاقة بين العجزات المالية وأسعار الفائدة، ومنها دراسة (1985) Vito Tanzi، ودراسة (2002) Vamvoukas، ودراسة (2002) Darrat. أما فيتو تانزي، حاول استقصاء العلاقة بين العديد من المتغيرات المالية وأسعار الفائدة على مستوى الاقتصاد الأمريكي للمدة (1960-1984)، فوجد بان لكل من العجز المالي الموحد (التجمعي) والعجز المالي المكيف دوريا ومستوى الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي دورا في تحديد كل من أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية، وبما ينسجم مع فرضية المزاحمة<sup>(1)</sup>.

وأما فامفوكاس، لقد حاول تحليل واستقصاء العلاقة بين عجزات الميزانية وأسعار الفائدة في اقتصاد صغير مفتوح، حالة اليونان للمدة (1950-1993). ومن خلال نتائج التقدير والاختبار التي حصل عليها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، استخلص وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عجز الميزانية وأسعار الفائدة، وذلك بما يتفق مع

(1) Vito Tanzi, "Fiscal Deficits and Interest Rates in the United State", IMF, *Staff Papers*, Vol. (32), No; (4), December, 1985, pp: (551-575).

فرضية المزاحمة، إذ إن التغير في أسعار الفائدة كانت تستجيب للتحركات الموجبة في العجز المالي الحكومي<sup>(1)</sup>. إلا إن دارات قد أنكرت ظاهرة مزاحمة الاستثمار الخاص، وذلك من خلال دراسته واختباره للعلاقة بين عجز الميزانية الحكومية وأسعار الفائدة، حالة اليونان للمدة نفسها التي اعتمدها فامفوكاس، التي استنتج منها عدم وجود أي علاقة سببية بين هذين المتغيرين<sup>(2)</sup>.

### 3 - الجانب التطبيقي

عند متابعة المسار الزمني لكل من الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي GDP، وأسعار الفائدة الاسمية في مصر وتونس والمغرب<sup>(4)</sup>، توضح الأشكال البيانية رقم (3) و (4) و (5) بان المتغير الأول يبدو كأنه قد مر بدورة اقتصادية كاملة خلال الفترة (1975-2000). إذ كان متجهها نحو التزايد خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات في كل من مصر والمغرب، بعدها أخذ بالتناقص خلال السنوات اللاحقة. وعلى العكس من ذلك في تونس، فبعد إن اتجهت نسبة الاستثمار الخاص نحو التناقص خلال السبعينات ومطلع الثمانينات، أخذ يتجه نحو التزايد في السنوات اللاحقة لها. وذلك مما يؤشر فاعلية سياسة التكيف الاقتصادي في إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وفي التأثير الإيجابي على القطاع الخاص التونسي بدرجة أكبر مقارنة مع فاعليتها في البلدين الآخرين. أما عن أسعار الفائدة الاسمية، فقد لاحظ الباحث إنها كانت تتحرك ببطء شديد وضمن حدود معينة في كل من مصر وتونس والمغرب، بل أنها أقرب إلى الثبات، على الرغم من التوسع في الدين العام. وهذا يمكن تفسيره بان السلطات النقدية في كل من هذه البلدان العربية كانت تدافع عن استقرار سعر الفائدة باللجوء إلى التأثير في القاعدة النقدية بغية عدم التأثير السلبي على الاستثمار.

وفي محاولة اختبار فرضية المزاحمة (Crowding - out effect) قام الباحث بإدخال عدد من المتغيرات التوضيحية وهي:

1. سعر الفائدة الحقيقي ( $RR_t$ ) على اعتبار إن العجزات المالية المرتفعة التي يتم الاعتماد في تمويل جزء كبير منها على الاقتراض الحكومي من الأسواق المالية تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والتي قد تؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار والنمو<sup>(3)</sup>.

(1) George Vamvoukas, "Budget Deficits and Interest Rates In a Small Open Economy - Another Look at the Evidence", International Economic Journal, Vol. 16, No; 2, Summer 2002, pp:31-36.

(2) Ali F. Darrat, "On Budget Deficits and Interest Rates: Another Look at the Evidence", International Economic Journal, Vol. 16, No; 2, Summer 2002, pp19 :-29.

(4) بالاعتماد على البيانات الواردة في IMF, IFS, Yearbook 2001.

(3) Niels Hermes and Robert Lensink, "Fiscal Policy and Private Investment in Less Developed Countries", World Institute for Development Economics Research (WIDER), Discussion Paper, No; 2001/32, July 2001, p.5. [http://www.wider.org/Publication/discussion\\_paper/No:2001/32.pdf](http://www.wider.org/Publication/discussion_paper/No:2001/32.pdf).

2. معدل نمو متوسط الناتج الحقيقي للفرد الواحد (GARY PC) باعتبار إن هذا المتغير يعبر عن نمو الإنتاجية والتي يفترض إن يكون لها اثر موجب على الاستثمار الخاص، لذا فمن المتوقع إن يكون لمعلمته إشارة موجبة.

3. درجة الانفتاح الاقتصادي (Opn) والتي تمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي GDP، بافتراض إن تحرير التجارة اثر موجب على الاستثمار. إلا إن ذلك يعتمد على مدى قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الدولية، وعلى مدى قدرة المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلية. ونظراً لما تعاني منه اغلب البلدان النامية من مشاكل اقتصادية تتمثل بتشوهات هيكلية وبانخفاض شروط التبادل التجاري وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فمن المتوقع إن تكون لمعلمة درجة الانفتاح الاقتصادي إشارة سالبة في التأثير في الاستثمار الخاص.

4. الاستثمار الخاص المتباطئ زمنياً ( $PrInv_{t-1}$ )، على اعتبار أن الاستثمار الخاص القائم له اثر ايجابي ملموس في تشجيع المزيد من نشاط القطاع الخاص. ومن الواضح إن ارتفاع مستوى الاستثمار الخاص القائم دليل على ثقة المستثمرين في السياسات الاقتصادية وجاذبية مناخ الاستثمار بشكل عام مما يشجع على مزيد من الاستثمار الخاص. لذا فمن المرجح أن تكون لمعلمته المقدرة إشارة موجبة.

وذلك فضلا عن تضمين الأنموذج العديد من أدوات السياسة المالية كمتغيرات توضيحية في تفسير التغير بالاستثمار الخاص ( $PrInv_t$ )، على اعتبار إن اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي والاستثمار يعتمد على نوع أدوات السياسة المالية المستخدمة، هذه الأدوات هي:

GovInv <sub>t</sub>	- الاستثمار الحكومي
GovRev <sub>t</sub>	- الإيرادات الحكومية
BD <sub>t</sub>	- عجز الميزانية العامة
IntP <sub>t</sub>	- مدفوعات الفائدة عن الدين العام
Def <sub>t</sub>	- الإنفاق على الدفاع
Edu <sub>t</sub>	- الإنفاق على التعليم
Hea <sub>t</sub>	- الإنفاق على الصحة
Wage <sub>t</sub>	- الأجور والرواتب
Subs <sub>t</sub>	- الدعم والتحويلات الحكومية

وقد تم تقدير الأنموذج قياسيا بطريقة الانحدار التدرجي (التسلسلي) (Stepwise Regression) على مستوى كل من مصر وتونس والمغرب للمدة (1976-2000). وذلك باستخدام بيانات سنوية للمتغيرات المضمنة في الأنموذج معبرا عنها كنسبة من GDP (\*) بالاعتماد على الملاحق رقم (1) و (2) و (3) و (4) و (5).

#### 4- النتائج

كانت النتائج كما ملخصة في الجدول رقم (1) والتي من خلالها تبين لنا جملة من الأمور، يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

- 1- معنوية النموذج ككل لارتفاع القيمة المحتسبة للمختبر الإحصائي F مقارنة بقيمته الجدولية، وارتفاع القدرة التفسيرية لهذا النموذج خاصة في مصر اعتمادا على قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) الذي يساوي (0.9178) و (0.763) و (0.7322) في كل من مصر وتونس والمغرب على التوالي. فضلا عن ذلك، استدل الباحث على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. إذ كانت القيمة المحتسبة للإحصائية درين (h) المشار إليها في الجدول رقم (1) اقل من القيمة الجدولية (1.645) في جميع البلدان المشمولة بالدراسة.
- 2- معنوية مدفوعات الفائدة عن الدين العام في التأثير السلبي على الاستثمار الخاص في مصر عند مستوى احتمال (1%) وفي تونس عند مستوى احتمال (5%). يمكن تفسير ذلك بان التوسع في تمويل العجوزات المالية في سوق الاقتراض يستدعي الارتفاع في أسعار الفائدة على السندات الحكومية ويترتب عليه ارتفاعا في مدفوعات الفائدة عن الدين العام، وتبعاً لذلك ستتقلص إمكانية القطاع الخاص على الاقتراض وينعكس ذلك في تراجع النشاط الاستثماري لهذا القطاع.
- 3- إن العلاقة بين الاستثمار الحكومي في مصر والإنفاق الحكومي على التعليم في تونس والإنفاق الحكومي على الصحة في المغرب من جهة وبين الاستثمار الخاص في كل من هذه البلدان العربية من جهة أخرى هي علاقة عكسية وذات معنوية إحصائية. بحيث إن الزيادة في نسبة الاستثمار الحكومي من GDP بمقدار (1%) في مصر تؤدي إلى انخفاض حصة الاستثمار الخاص من GDP بنسبة (1.64%)، وإن الزيادة في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم بمقدار (1%) في تونس ستؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار الخاص بمقدار (2.14%)، كما إن زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة بمقدار (1%) في المغرب ستعمل على تراجع نسبة الاستثمار الخاص بمقدار (13.96%).

(\*) باستثناء سعر الفائدة الحقيقي ( $RR_t$ ) ومعدل نمو الناتج الحقيقي للفرد.

من المعروف اقتصاديا أن الإنفاق الحكومي يكون منتجا عندما يتجه نحو الاستثمار العام في البحث والتطوير والتنمية. وبهذا سيعمل على خلق وفورات خارجية تسهم في تحفيز القطاع الخاص نحو الاستثمار. وكما يبدو لنا فإن الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم والصحة يمكن تصنيفهما من هذا النوع باعتبارها استثمارات في رأس المال البشري تعمل على تحفيز وجذب الاستثمار الخاص (Growth - in effect)، إلا أنه عندما تكون الموارد المالية شحيحة فإن الاستثمار العام ربما يخفض من إمكانات القطاع الخاص على تمويل استثمارات (1). وهذا ما يمكن إن يعزى إليه التأثير السلبي لكل من هذه المتغيرات في الاستثمار الخاص.

4- إن العلاقة بين نسبة الإيرادات الحكومية ونسبة الاستثمار الخاص من GDP في مصر، هي علاقة عكسية ولها معنوية إحصائية عند مستوى احتمال (5%). وهذا يعني أن الزيادة في نسبة الإيرادات الحكومية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار بمقدار (0.42%). وتعد هذه النتيجة منطقية من الناحية الاقتصادية، عندما تشكل الضرائب نسبة عالية من الإيرادات الحكومية وتقوم الحكومة برفع معدلات الضرائب فإن ذلك سيكون له تأثير سلبي على قرارات الاستثمار الخاص، لأن الضرائب المرتفعة على الدخل مثلا ستقلص من معدل العائد على الاستثمار وأن ارتفاع ضريبة العمل قد تؤدي إلى رفع الأجور، وذلك مما ينعكس سلبا على ربحية الاستثمار الخاص، وبذلك تؤدي إلى تشويه قرارات الاستثمار، وتعد عاملا يسهم في طرد الاستثمار الخاص.

5- أما بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصادي فكان لها تأثير إيجابي ومعنوي على الاستثمار الخاص في كل من تونس والمغرب. إذ إن تزايدها بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع حصة الاستثمار الخاص من GDP بمقدار (0.415%) و (0.215%) في كل من تونس والمغرب على التوالي. وجاء ذلك بما يتفق مع الفرضية القائلة بأن لتحرير التجارة أثر موجب على الاستثمار والنمو.

6- أما عن الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور، فقد كان من المتوقع أن يكون لها أثر موجب في الاستثمار الخاص وذلك من خلال أثرها الموجب في الطلب الكلي كونها من النفقات الجارية وتمثل في الغالب دخولا محدودة للأفراد. إلا إن النتائج قد أشارت إلى معنوية أثرها السلبي في الاستثمار الخاص في المغرب، بحيث إن ارتفاع نسبتها بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض قليل في الاستثمار الخاص بنسبة لا تتجاوز (0.005%) من GDP. ويمكن تفسير ذلك بأن القناة الرئيسية التي من خلالها تكون النفقات الحكومية من

(1) Niels Hermes and Robert Lensink, *op. cit*, p:4.

هذا النوع لها تأثير سلبي في الاستثمار الخاص تتم بدفع الأجور في القطاع الخاص إلى الارتفاع. وان ارتفاع مثل هذا النوع من التكاليف في القطاع الخاص، ومن ثم تناقص الأرباح يمكن أن يعمل على تراجع النشاط الاستثماري.

7- معنوية الاستثمار الخاص القائم في التأثير الإيجابي على تزايد الاستثمار الخاص في تونس بمستوى احتمال (1%) دون غيرها من البلدان محل الدراسة. ويمكن تفسيره بتحقيق الحكومة التونسية لأهدافها في الاستقرار السياسي وتطوير قدرتها التنافسية في السوق الدولية، ونجاحها في السعي لتوفير جاذبية المناخ الاستثماري واستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تعزز من أداء قطاع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي.

8- وعن المتغيرات الأخرى المضمنة في النموذج، لم تكن لها القدرة على شرح التغير في سلوك النشاط الاستثماري الخاص. إذ لم يستجيب الاستثمار الخاص في كل من البلدان العربية هذه إلى التغير في معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد الواحد، ويفسر ذلك بارتباط حجم الاستثمار الخاص بنمط توزيع الدخل أكثر من ارتباطه بالتغير في معدل نمو الناتج الحقيقي<sup>(1)</sup>. أما عن الدعم والتحويلات الحكومية للأفراد فقد كانت لمعلمتها المقدرة إشارة جبرية موجبة كما هي متوقعة على وفق النموذج الكينزي إلا إنها غير معززة إحصائياً، وذلك يعني عدم فاعلية سياسة الدعم الحكومي للمنتجين في تحفيز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار من جهة وعدم فاعلية الدعم الحكومي للمستهلكين في التوسع بالطلب الكلي الذي يشجع على تزايد الاستثمار الخاص من جهة أخرى.

وأما عن الإنفاق على الدفاع، ففي ظل محدودية الموارد إن زيادة مخصصات القطاع العسكري تقتضي بالضرورة التضحية بجانب أو أكثر من مخصصات القطاع المدني، ومن ذلك يفترض أن يكون له أثر سلبي في الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي<sup>(2)</sup>. إلا إن النتائج أشارت إلى عدم استجابة الاستثمار الخاص للتغيرات في الإنفاق على الدفاع، بل وإن إشارته الجبرية كانت موجبة في حالة تونس. ويمكن أن يعزى ذلك إلى دور المساعدات العسكرية التي حصلت عليها هذه البلدان في إخماد الأثر السلبي للإنفاق العسكري على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي.

(1) د. سامية فوزي ونهال المغربال، 'الاستثمار العام والخاص في مصر: تراحم أم تكامل؟'، المركز لمصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (96)، إبريل 2004، ص 16.

<http://www.ECES.org.Eg/Publications/wp.96a.pdf>

(2) د. عبد الرزاق الفارس، 'السلح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990'، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 245.



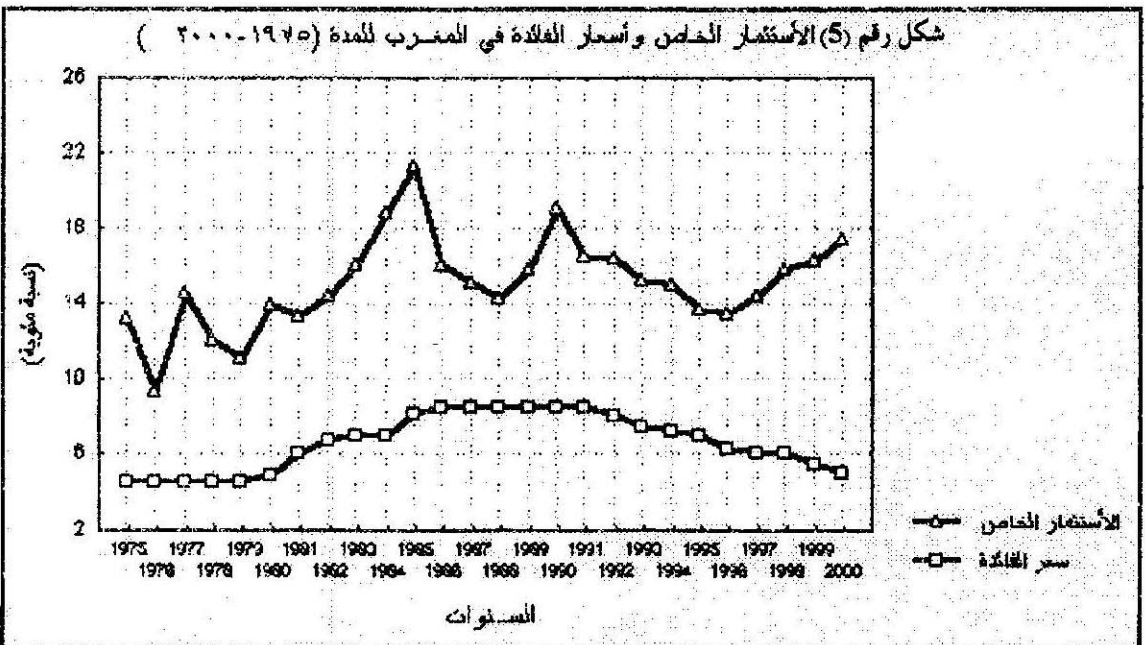
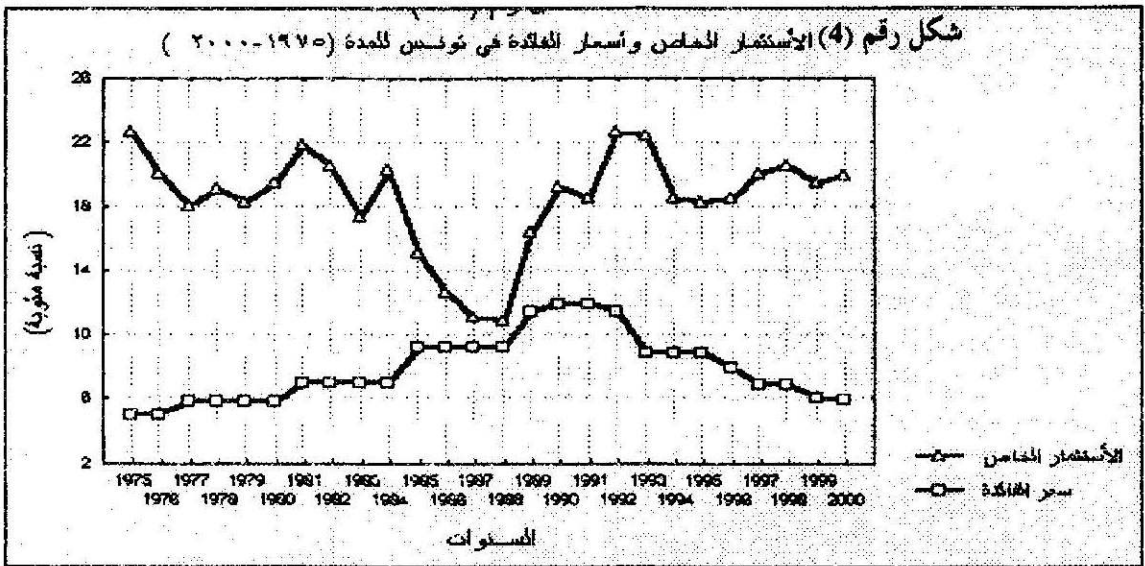
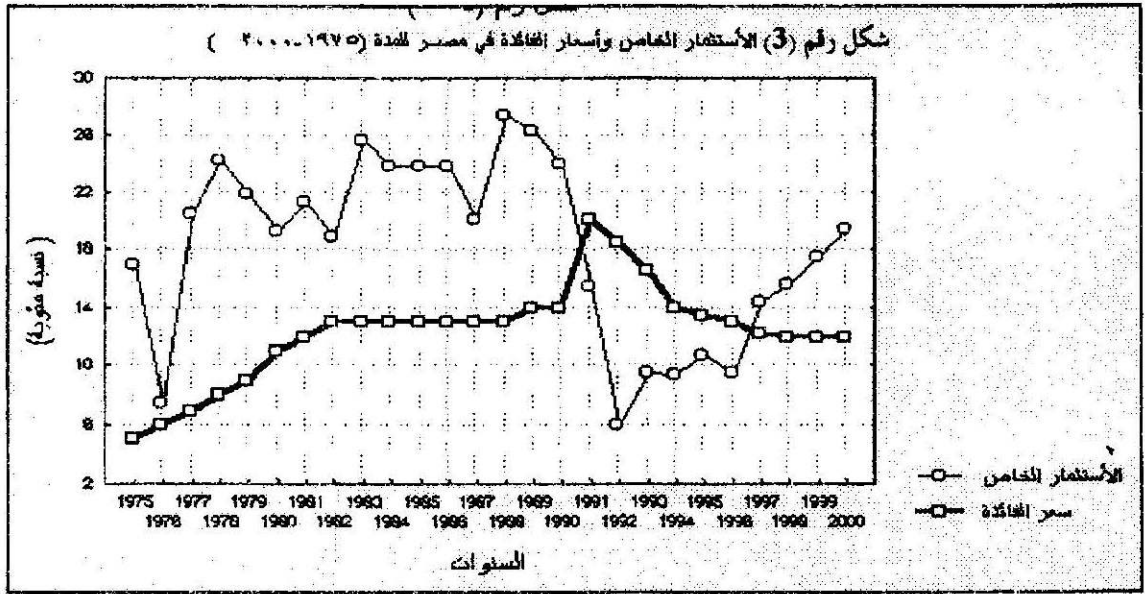
جدول رقم (1)

آثار السياسة المالية في الاستثمار الخاص في مصر، تونس، المغرب للفترة (1976-2000)<sup>(1)</sup>

Variable	مصر	تونس	المغرب
Constant	47.17** (10.09312)	7.87 (0.88312)	14.2* (2.24505)
$P_r \text{Inv}_{t-1}$		0.534** (3.8143)	0.332 (1.75833)
$RR_t$			-0.066 (-0.41438)
$Opn_t$	0.074 (1.31303)	0.415* (2.896)	0.215* (2.5447)
$GovInv_t$	-1.635** (-7.5793)		
$GovRev_t$	-0.422* (-2.5397)		
$BD_t$	-0.287 (-1.01659)		
$IntP_t$	-2.27** (-5.2772)	-3.12* (-2.781)	-0.635 (-1.10711)
$Def_t$		3.014 (1.6411)	
$Edu_t$		-2.135* (-2.3089)	
$Hea_t$			-13.96** (-3.13604)
$Wage_t$			-0.0047* (-2.1567)
$Subs_t$	0.618 (1.96419)	0.456 (1.2488)	0.51 (1.2711)
$R^2$	0.9178	0.763	0.7322
$\bar{R}^2$	0.887	0.683	0.6219
F-test	29.752	9.6305	6.641072
Durbin (h)	0.0983	1.1032	0.879

(1) تمثل الأرقام بين الأقواس القيمة المحتملة للإحصائية  $t$ ، وتشير (\*) و (\*\*) إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى احتمال (5%) و (1%) على التوالي.

المصدر: من احتساب الباحث باستخدام برنامج Statistic اعتمادا على البيانات الواردة في الملاحق رقم (1)، (2)، (3)، (4)، (5).



## المصادر أولاً: العربية

- 1- الفارس، د. عبد الرزاق، "السلاح والخبز : الأنفاق العسكري في الوطن العربي 1970 - 1990"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 .
- 2 - فوزي ، د. سامية ونهال المغربال ، "الأستثمار العام والخاص في مصر تزامم أم تكامل؟"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (96)، ابريل 2004 .  
[http:// www.eces.org.eg/ publications/wp.96a.pdf](http://www.eces.org.eg/publications/wp.96a.pdf)

## ثانياً: الأجنبية

- 3- Bernheim, B. Douglas, "A Neoclassical Perspective on Budget Deficits", Journal of Economic Perspectives , Vol.(3),No;2 Spring 1989.
- 4- Darrat, Ali F., "On Budget Deficits and Interest Rates: Another Look at the Evidence", International Economic Journal, Vol.16, No;2,Summer 2002,pp:19-29 .
- 5- Hermes,Niels and Robert Lensink, "Fiscal Policy and Private Investment in Less Developed Countries", World Institute for Development Economics Research (WIDER), Discussion Paper, No;2001/32,July 2001.  
<http://www.wider.org/Publication/discussion paper/No;2001/32.pdf>
- 6- Hyman,David N., "Economics", 4<sup>th</sup> Edition, Irwin/McGraw Hill,USA,1997.
- 7- Tanzi, Vito, " Fiscal Deficits and Interest Rates in the United State", IMF, staff Papers , Vol.(32),No;(4), December 1985.
- 8- Vamvoukas,George, " Budget Deficits and Interest Rates In a Small Open Economy Another Look at the Evidence", International Economic Journal , Vol.16,No;2,Summer 2002, pp:31-36.

الملحق رقم (1) التصنيف الاقتصادي للانفاق الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي  
في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)

السنوات	مصر %				تونس %				المغرب %			
	الأجور والرواتب	المشتريات السلع والخدمات	مطبوعات الفائدة	الدعم والتحويلات الجارية	الأجور والرواتب	المشتريات السلع والخدمات	مطبوعات الفائدة	الدعم والتحويلات الجارية	الأجور والرواتب	المشتريات من السلع والخدمات	مطبوعات الفائدة	الدعم والتحويلات الجارية
1975	10.72	10.39	1.69	26.65	8.42	2.77	0.9	8.09	9.28	4.74	0.95	7.08
1976	10.2	9.0	1.58	21.63	8.9	2.67	0.92	7.45	10.37	4.95	1.20	4.89
1977	9.64	7.22	2.05	20.16	9.52	2.79	0.98	7.85	10.44	4.23	1.53	4.56
1978	9.24	6.44	3.03	16.93	9.26	3.15	1.2	8.93	10.43	4.88	1.90	3.47
1979	7.96	6.10	3.7	18.43	9.47	3.73	1.35	8.45	11.11	8.25	2.19	4.01
1980	8.58	7.90	3.34	18.16	9.21	4.10	1.42	7.55	10.95	4.58	2.37	3.36
1981	8.56	9.10	2.72	16.55	8.42	3.19	1.55	10.36	12.11	4.82	3.70	5.63
1982	8.96	9.37	2.29	20.98	10.09	4.32	1.99	10.28	11.56	4.34	3.38	5.36
1983	8.46	9.34	3.4	15.26	10.22	5.03	2.09	9.45	11.89	4.32	3.58	4.59
1984	8.38	10.65	3.56	16.9	9.88	3.56	2.44	11.36	11.03	3.83	3.95	4.47
1985	8.55	10.14	3.39	12.33	9.67	2.43	2.68	10.59	10.07	5.02	4.81	4.61
1986	7.92	9.56	3.55	13.07	10.19	2.78	3.03	11.44	9.44	4.17	4.99	3.48
1987	7.24	9.06	3.66	9.17	9.48	2.32	3.22	10.52	10.14	4.08	4.59	3.26
1988	7.51	7.56	3.94	11.24	9.63	2.15	3.18	11.28	9.77	3.55	4.89	2.96
1989	6.9	6.27	4.02	9.0	9.9	2.16	3.3	12.72	10.50	3.38	5.75	2.99
1990	6.38	5.37	3.91	7.34	9.76	2.17	3.33	11.85	10.16	3.64	4.65	2.32
1991	6.40	5.83	5.23	8.69	9.68	2.2	3.37	11.12	10.48	3.69	5.06	2.42
1992	6.09	5.62	6.32	9.03	9.56	2.29	3.19	10.43	10.08	4.00	5.28	2.83
1993	6.29	5.25	8.54	8.89	9.86	2.30	3.49	10.51	11.20	6.06	6.96	3.73
1994	2.41	5.35	9.51	8.94	10.17	2.19	3.50	10.15	10.61	5.42	5.71	4.09
1995	6.20	3.11	7.32	8.57	10.42	2.09	3.72	10.05	11.29	4.89	5.88	3.80
1996	6.12	7.3	6.99	4.95	10.34	2.19	3.96	9.37	9.64	3.84	4.75	3.87
1997	6.0	6.66	6.03	4.58	11.10	1.77	3.77	8.94	10.94	3.34	5.24	4.74
1998	5.4	5.35	5.33	3.97	11.21	1.71	3.41	8.95	11.01	3.89	4.85	4.93
1999	6.5	5.93	5.91	4.4	11.08	1.60	3.4	8.85	11.71	3.36	4.89	5.31
2000	7.49	5.45	6.21	4.87	10.93	2.19	3.26	7.99	12.31	4.14	5.62	5.35

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في:

1- IMF, International Financial Statistic (IFS) Yearbook: 2000,2001,2002 .

2- IMF, Government Finance Statistic (GFS) Yearbook: 1981,1990,2001,2002 .

3- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2001 - 2002.

الملحق رقم (2) نسبة الانفاق على الدفاع والتعليم والصحة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وتونس والمغرب للمدة (2000-1975)

السنوات	مصر %			تونس %			المغرب %		
	الإنفاق على الدفاع	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على الدفاع	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على الدفاع	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة
1975	6.3	5.4	1.6	1.3	6.2	1.8	6.4	5.1	1.23
1976	5.4	5.0	1.6	1.4	6.1	2.0	6.2	5.6	1.33
1977	4.2	4.5	1.5	1.4	7.5	2.3	6.6	5.5	1.20
1978	3.5	6.6	1.5	1.5	7.2	2.5	5.8	5.0	1.23
1979	3.3	4.4	1.3	1.6	7.3	2.7	5.6	6.2	1.10
1980	5.8	5.3	1.5	1.8	7.3	2.8	5.9	5.7	1.12
1981	6.2	3.9	1.0	2.2	7.4	2.6	6.4	6.5	1.20
1982	6.6	4.7	1.2	2.1	7.5	2.4	6.3	6.1	1.10
1983	6.6	4.5	1.2	2.5	7.8	2.9	4.7	6.0	0.95
1984	7.7	4.4	1.1	2.7	8.0	2.8	4.4	5.7	0.92
1985	7.4	4.5	1.0	2.4	7.9	2.7	5.0	5.0	0.84
1986	7.0	4.4	0.9	2.6	7.3	2.8	4.2	4.9	0.83
1987	8.1	4.2	0.9	2.4	7.4	2.6	4.3	4.8	0.86
1988	6.4	4.3	0.9	2.5	7.1	2.3	5.8	4.9	0.82
1989	5.2	4.2	0.9	2.5	6.6	2.4	3.7	5.2	0.84
1990	4.3	3.9	0.8	2.2	6.2	2.5	3.7	5.2	0.86
1991	4.7	4.2	0.9	2.0	5.5	2.2	4.1	4.9	0.84
1992	4.3	4.1	0.8	2.1	5.6	2.1	4.2	5.4	0.90
1993	4.5	4.4	0.9	2.1	5.7	2.2	4.6	5.8	1.03
1994	4.6	4.8	0.9	2.2	5.7	2.3	4.5	5.3	1.01
1995	4.5	4.7	0.8	2.2	6.0	2.3	4.5	5.5	1.04
1996	4.6	4.6	0.9	2.8	6.1	2.2	5.8	4.7	0.86
1997	4.4	4.5	1.0	2.7	5.9	2.1	3.6	5.1	0.92
1998	4.5	4.65	0.9	2.6	5.7	2.1	4.5	5.4	1.00
1999	4.23	4.52	0.95	2.6	5.8	2.0	4.2	5.8	1.05
2000	4.54	4.78	1.05	2.4	5.8	2.0	4.5	5.3	0.96

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- (1) IMF, Government Financial Statistics (GFS) Yearbook, 1980, 1981, 1990, 2001, 2002  
 (2) IMF, (IFS) Yearbook:2000,2001,2002.

الملحق رقم (3) نسبة عجز الميزانية العامة والإنفاق العام والإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) (نسب مئوية)

السنوات	مصر			تونس			المغرب		
	عجز الميزانية العامة	الإنفاق العام	الإيرادات العامة	عجز الميزانية العامة	الإنفاق العام	الإيرادات العامة	عجز الميزانية العامة	الإنفاق العام	الإيرادات العامة
1975	-19.2	66.0	46.8	-1.5	31.2	29.7	-9.18	35.4	26.22
1976	-24.8	65.1	40.3	-3.2	32.0	28.8	-17.6	41.0	23.4
1977	-13.6	55.6	42.0	-6.0	36.0	30.0	-15.9	40.2	24.83
1978	-12.7	51.8	39.1	-4.1	36.6	32.5	-10.47	34.7	24.23
1979	-15.7	53.3	37.6	-4.8	37.4	32.6	-9.73	35.2	25.5
1980	-16.9	54.9	38.0	-2.8	34.7	31.9	-9.7	33.3	23.6
1981	-6.4	53.5	47.1	-2.5	34.6	32.1	-13.35	39.2	25.85
1982	-15.8	59.1	43.3	-5.8	40.3	34.5	-11.44	37.7	26.26
1983	-8.94	50.9	41.96	-8.1	40.8	32.7	-7.74	32.5	24.76
1984	-10.3	49.2	38.9	-4.8	40.4	35.6	-6.02	29.8	23.78
1985	-9.2	46.3	37.1	-5.1	38.3	33.2	-7.3	30.6	23.3
1986	-10.5	46.5	36.0	-6.6	40.4	33.8	-7.7	28.9	21.2
1987	-5.1	39.7	34.6	-4.5	36.5	31.5	-4.48	28.2	23.72
1988	-7.65	40.4	32.75	-3.8	35.6	31.8	-3.2	28.1	24.9
1989	-5.4	36.1	30.7	-4.3	36.3	32.0	-5.1	30.5	25.4
1990	-5.7	31.6	25.9	-5.4	36.8	31.4	-2.2	28.8	26.6
1991	-0.95	34.95	34.0	-5.9	35.2	29.3	-2.1	27.9	25.8
1992	-3.5	41.6	38.1	-3.1	32.9	29.8	-1.4	30.2	28.8
1993	1.7	38.2	39.9	-3.2	33.9	30.7	-2.6	34.2	31.6
1994	0.33	40.0	40.33	-1.4	33.1	31.7	-3.2	32.3	29.1
1995	0.9	36.2	37.1	-3.2	33.5	30.3	-4.7	33.0	28.3
1996	-1.9	33.0	31.1	-3.1	33.1	30.0	-2.97	27.8	24.83
1997	-2.0	31.0	29.0	-3.63	32.86	29.23	-0.7	30.6	29.9
1998	-0.92	26.2	25.28	-0.4	23.1	31.7	-2.13	30.4	28.27
1999	-4.2	28.4	24.2	-2.28	31.72	29.44	-2.45	32.3	29.85
2000	-3.7	27.8	24.1	-2.6	31.6	29.0	-5.86	34.3	28.44

المصدر :- من احتساب الباحث بالاعتماد على البيانات الخام الواردة في :

(1) IMF, (IFS) Yearbook : 2001, 2002 .

(2) IMF, (GFS) Yearbook : 1980, 1981, 1990, 2001, 2002 .

(3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987 ، ص : 394 .

(4) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 ، ص : 327 .

(5) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لعام 2001-2002 .

الملحق رقم (4) نسبة الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص والادخار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)<sup>(\*)</sup> (نسب مئوية)

السنوات	مصر			تونس			المغرب		
	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الخاص	الادخار الخاص	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الخاص	الادخار الخاص	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الخاص	الادخار الخاص
1975	10.2	17.0	27.25	8.9	22.5	18.9	12.0	13.2	16.58
1976	17.7	7.5	21.1	9.9	20.0	14.4	18.8	9.3	11.94
1977	8.5	20.5	28.4	12.1	18.0	13.4	19.7	14.5	14.5
1978	6.8	24.2	32.02	11.5	19.0	15.6	13.7	12.0	13.27
1979	8.6	21.8	28.85	11.5	18.2	18.9	13.4	11.1	11.78
1980	8.7	19.3	34.2	9.4	19.4	18.0	10.3	13.9	15.4
1981	9.1	21.3	19.0	10.6	21.7	18.6	12.8	13.3	14.35
1982	10.0	18.9	28.9	11.2	20.4	17.7	12.8	14.3	13.14
1983	5.9	25.6	33.64	11.1	17.3	18.1	8.0	16.0	16.54
1984	5.8	23.9	29.8	10.9	20.2	14.7	6.5	18.8	16.42
1985	5.4	23.9	29.1	11.0	15.1	13.8	5.8	21.3	22.0
1986	5.6	23.8	31.4	10.4	12.6	12.1	6.8	16.0	22.5
1987	6.0	20.1	24.9	9.4	11.1	15.1	6.1	15.0	20.38
1988	5.8	27.4	33.85	8.6	10.9	16.9	5.8	14.2	19.5
1989	5.0	26.3	29.8	7.5	16.4	18.6	7.9	15.8	17.6
1990	4.8	24.0	30.1	8.0	19.1	20.9	8.1	19.0	20.46
1991	5.4	15.5	22.05	7.6	18.4	20.9	6.1	16.5	17.2
1992	12.2	6.0	16.2	6.6	22.6	18.0	6.9	16.3	16.1
1993	6.7	9.5	12.7	6.9	22.3	16.1	7.3	15.2	15.8
1994	7.2	9.4	9.13	6.2	18.4	16.4	6.4	14.9	15.8
1995	6.5	10.7	9.4	6.5	18.2	17.1	7.0	13.7	14.5
1996	7.1	9.5	11.1	6.7	18.4	19.0	6.2	13.4	16.21
1997	7.3	14.4	15.5	6.4	20.0	20.33	6.3	14.4	14.6
1998	10.0	15.6	13.42	6.4	20.5	17.6	6.35	15.8	17.53
1999	7.96	17.54	19.94	6.9	19.4	19.48	7.2	16.2	18.15
2000	4.49	19.40	21.9	7.4	19.9	18.2	7.0	17.4	21.76

(\*) لعدم توفر بيانات عن الاستثمار الخاص والادخار الخاص في البلدان العربية، تم احتسابها من قبل الباحث على وفق الآتي:-

الاستثمار الخاص = إجمالي الاستثمار القومي - الاستثمار الحكومي

الادخار الخاص = الاستثمار الخاص + ميزان الحساب الجاري + عجز الميزانية العامة

وذلك بالاعتماد على البيانات الخام (الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الحكومي وأجمالي الاستثمار

القومي وعجز الميزانية العامة وميزان الحساب الجاري) من المصادر الآتية:

1- IMF, International Financial Statistics Yearbook, for Years: 2001, 2002.

2- IMF, Government Finance Statistic Yearbook : 1981,1990,2001,2002 .

3- IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook : Various Numbers ,1990-2002 .

ملحق رقم (5) سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو متوسط الناتج الحقيقي للفرد الواحد ودرجة الانفتاح الاقتصادي في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) (\*) (نسب مئوية)

السنوات	مصر			تونس			المغرب		
	سعر الفائدة الحقيقي RR <sub>t</sub>	متوسط الناتج الحقيقي للفرد GARYPC <sub>t</sub>	درجة الانفتاح الاقتصادي OP <sub>t</sub>	سعر الفائدة الحقيقي RR <sub>t</sub>	متوسط الناتج الحقيقي للفرد GARYPC <sub>t</sub>	درجة الانفتاح الاقتصادي OP <sub>t</sub>	سعر الفائدة الحقيقي RR <sub>t</sub>	متوسط الناتج الحقيقي للفرد GARYPC <sub>t</sub>	درجة الانفتاح الاقتصادي OP <sub>t</sub>
1975	-4.1	4.38	55.8	-4.4	0.05	67.5	-3.37	1.38	55.9
1976	-4.0	14.81	44.7	3.83	6.68	66.1	-4.08	0.96	56.5
1977	-6.63	12.38	45.4	1.12	5.49	69.4	-8.15	3.14	54.2
1978	-2.66	4.89	53.8	1.43	6.96	71.5	-4.97	-1.98	46.2
1979	-0.64	13.00	68.2	-1.39	7.33	83.0	-3.83	0.65	46.5
1980	-9.88	1.28	69.4	-5.25	6.25	85.9	-4.59	5.84	41.3
1981	2.0	1.88	73.9	-5.31	1.80	91.2	-6.43	-7.48	50.7
1982	-1.87	10.94	64.2	-10.11	-3.36	84.3	-3.83	6.31	48.2
1983	-3.55	-1.80	57.3	2.66	10.75	77.1	0.70	-1.69	46.2
1984	-3.67	0.05	52.8	-1.97	0.99	77.3	-5.47	-0.69	53.1
1985	0.83	2.53	46.0	2.03	-1.15	70.2	0.49	4.22	52.2
1986	-11.06	-7.65	36.0	3.07	-6.46	67.5	-0.28	10.40	43.2
1987	-6.39	-4.70	35.4	1.14	0.83	70.6	5.86	-3.42	43.2
1988	-4.83	-0.98	52.6	1.91	-1.40	83.7	6.08	8.94	43.1
1989	-7.35	1.54	50.3	3.62	0.83	94.9	5.40	0.59	49.0
1990	-2.70	5.05	52.9	5.39	3.59	94.2	1.63	3.70	54.4
1991	0.35	-4.16	62.8	3.67	0.68	85.7	0.45	2.32	49.1
1992	4.28	6.52	60.7	5.63	5.53	86.0	2.30	-5.97	51.0
1993	4.44	-1.11	56.5	4.83	0.80	88.4	2.34	-5.36	50.7
1994	5.87	0.78	51.2	4.21	1.33	92.8	2.04	4.58	48.2
1995	-2.24	-1.33	51.1	2.61	-0.26	93.7	0.84	-6.63	61.6
1996	5.80	2.67	47.4	4.18	6.30	85.8	3.30	9.10	47.5
1997	7.68	4.50	45.4	3.22	4.35	90.0	2.06	-3.46	50.0
1998	7.81	2.75	42.6	3.73	3.36	89.4	3.37	4.13	49.8
1999	8.92	2.50	38.8	3.29	4.95	87.4	4.67	-2.16	53.3
2000	9.26	6.03	38.9	2.98	4.01	91.8	3.14	-0.16	59.0

البيانات في هذا الملحق من احتساب الباحث، وكالاتي:-

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم

متوسط الناتج الحقيقي للفرد الواحد = الناتج المحلي الإجمالي GDP

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=1995) // عدد السكان

معدل نمو متوسط الناتج الحقيقي للفرد الواحد = التغير السنوي في متوسط الناتج الحقيقي للفرد

متوسط الناتج الحقيقي للفرد الواحد في السنة السابقة

درجة الانفتاح الاقتصادي = أجمالي الصادرات + أجمالي الواردات

الناتج المحلي الإجمالي

وذلك بالاعتماد على البيانات الخام من المصادر المؤشرة في الملاحق السابقة.